

Distr.: Limited
20 March 2013
Arabic
Original: French



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثانية والعشرون
البند ١٠ من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

غابون (باسم المجموعة الأفريقية): مشروع قرار

٢٢ / ...

تعزيز التعاون التقني والخدمات الاستشارية في غينيا

إن مجلس حقوق الإنسان،

إذ يسترشد بميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وسائر صكوك
حقوق الإنسان المنطبقة،

وإذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦ المتعلق
بمجلس حقوق الإنسان، وقراري مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٣ المؤرخ ٢٦ آذار/
مارس ٢٠١٠، و٣٦/١٦ المؤرخ ٢٥ آذار/مارس ٢٠١١، المتعلقين بتعزيز التعاون التقني
والخدمات الاستشارية في غينيا،

وإذ يؤكد من جديد أن على جميع الدول التزاماً بتعزيز وحماية حقوق الإنسان
والحرريات الأساسية على نحو ما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة، والإعلان العالمي لحقوق
الإنسان، والعهدان الدوليان الخاصان بحقوق الإنسان وسائر الصكوك المنطبقة التي هي
طرف فيها،

وإذ يلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الغينيون والمجتمع الدولي، وبخاصة الاتحاد
الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بغية إنشاء مؤسسات ديمقراطية وترسيخ
سيادة القانون،

وإن يلاحظ التأخر في إنجاز عملية الانتقال السياسي بسبب تأجيل الانتخابات البرلمانية، وهو تأخير يمكن أن يؤدي إلى إبطاء الإصلاحات الضرورية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ومكافحة الإفلات من العقاب،

وإن يشير إلى أن غينيا هي المسؤولة في المقام الأول عن ضمان حماية سكانها المدنيين وإجراء تحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وعن تقديم الجناة إلى العدالة،

١- يسلم بالجهود التي تبذلها الحكومة الغينية لتعزيز سيادة القانون وتحسين حالة حقوق الإنسان في غينيا، عملاً بتوصيات لجنة التحقيق الخاصة بغينيا والتي أنشأها الأمين العام للأمم المتحدة بدعم من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛

٢- يرحب بإنشاء وزارة جديدة لحقوق الإنسان والحريات العامة وبتعميم مراعاة حقوق الإنسان في إصلاح قطاع الأمن؛

٣- يحيط علماً بإعادة تشكيل اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، المكلفة بتنسيق الانتخابات البرلمانية بطريقة تتسم بالتراهة، وفي ظل توافق الآراء، ويرحب بوضع إطار دائم للحوار والتشاور بين مختلف الجهات الفاعلة، بغية الانتقال بالبلد إلى انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة، تجري في أجواء سلمية؛

٤- يحث السلطات الغينية والأحزاب السياسية على احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ومنع ارتكاب أعمال العنف خلال العملية الانتخابية؛

٥- يحث كذلك السلطات الغينية على مواصلة إدخال إصلاحات في مجالي الأمن والدفاع تراعي احترام حقوق الإنسان؛

٦- يشجع السلطات الغينية على وضع برنامج عالمي لتعزيز العدالة ومكافحة الإفلات من العقاب؛

٧- يلاحظ أن فريق القضاة المعيّنين للتحقيق في أحداث ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ اتخذ عدداً من التدابير، ويدعو الحكومة الغينية إلى دعم إنجازات فريق القضاة وإلى تسريع الملاحقات القضائية بحق المسؤولين عن هذه الأحداث، بما في ذلك مرتكبو أعمال العنف الجنسي ضد نساء وفتيات؛

٨- يلاحظ مع الارتياح أن الحكومة الغينية قبلت الحصول على مساعدة تقنية من فريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع المسلح ويدعو الحكومة الغينية إلى الاستعانة، عند الحاجة، بخبرة مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بمكافحة أعمال العنف الجنسي في النزاعات المسلحة؛

- ٩- يشجع السلطات الغينية على مواصلة جهودها للتوصل إلى مصالحة وطنية، بالتعاون مع المجتمع الدولي والمجتمع المدني؛
- ١٠- يحيط علماً بتقرير مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن حالة حقوق الإنسان في غينيا^(١)؛
- ١١- يكرر بقوة ندائه إلى المجتمع الدولي للقيام بما يلي:
- (أ) تقديم المساعدة المناسبة إلى الجمهورية الغينية لتعزيز احترام حقوق الإنسان، وتحقيق أهدافها الإنمائية، ومكافحة الإفلات من العقاب، وإصلاح قطاعي الأمن والقضاء، والمصالحة الوطنية؛
- (ب) دعم مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في غينيا؛
- ١٢- يدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان إلى أن تقدم إلى المجلس في دورته الخامسة والعشرين تقريراً عن حالة حقوق الإنسان وعن الأعمال التي اضطلع بها مكتب المفوضية في غينيا.